خسائر القيمة الرأسمالية تقلصت إلى 1.45 مليار دينار

«بيان»: البورصة حققت 430 مليون دينار مكاسب أسبوعية

قال تقرير شركة بيان للاستثمار لقد تمكنت بورصة الكويت من إنهاء تداولات الأسبوع الماضي محققة مكاسب متباينة لمؤشراتها الثلاثة، والتي لقيت الدعم من عمليات الشراء الانتقائية التي شملت العديد من الأسهم المدرجة في السوق، بالإضافة إلى نشاط عمليات المضاربة السريعة التي استهدفت الأسهم الصغيرة والمتوسطة، لاسيما في قطاعي المواد الأساسية والخدمات المالية. هذا وأنهى مؤشر السوق الأول تداولات الأسبوع المنقضي على ارتفاع نسبته 0.11%، فيما سجل المؤشر العام مكاسب نسبتها 0.58%، في حين أنهى مؤشر السوق الرئيسي تداولات الأسبوع على ارتفاع نسبته 1.43%..

وقد حققت البورصة مكاسبها خلال الأسبوع الماضي بالتزامن مع الارتفاع الذي شهدته اسعار النفط وبلوغها أعلى مستوى منذ عام 2014 على وقع حالة عدم الاستقرار الجيوسياسي وإعلان الولايات المتحدة الأمريكية الخروج من الاتفاق النووي مع إيران، وهو ما دفع أسعار النفط إلى كسر حاجز الـ70 دولار أمريكي صعوداً، الأمر الذي سينعكس إيجاباً على إيرادات الدولة التي تعتمد بشكل شبه كامل على مبيعات النفط وسيقلل من عجز الميزانية العامة اذا ما استمر هذا الارتفاع لفترة طويلة؛ وعلى الرغم من ذلك، إلا أن تأثير حالة عدم الاستقرار الجيوسياسي يبقى حاضراً على أداء البورصة بشكل عام، إذ لا يزال هناك إحجاماً من بعض المستثمرين عن التعامل في السوق، وهو ما أظهرته السيولة النقدية المتداولة التي لازالت تدور حول مستوى 10 مليون د.ك. فقط. وفي سياق متصل، قال (معهد التمويل الدولي) في التقرير الذي أصدره مؤخراً، أن عجز الموازنة في الكويت سيستمر في الانخفاض بدعم من ارتفاع أسعار النفط، غير أنه أكد على ضرورة عدم الاتكاء والتراخي في الإصلاحات المالية بعد الارتفاعات الأخيرة التي تشهدها أسعار النفط.

وبالعودة إلى الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت، فقد حققت البورصة مكاسب أسبوعية بما يقرب من 430 مليون د.ك.، حيث وصلت قيمتها الرأسمالية مع نهاية الأسبوع الماضي إلى 26.40 مليار د.ك. مقابل 25.97 مليار د.ك. في الأسبوع قبل السابق، أي بنمو نسبته 1.66%. وبذلك قد تقلصت خسائر القيمة الرأسمالية للبورصة منذ بداية تطبيق نظام تقسيم السوق الجديد لتصل إلى 1.45 مليار د.ك. أي بتراجع نسبته 5.22%.

من جهة أخرى، لا تزال البورصة تشهد ترقباً لنتائج الشركات المدرجة عن الربع الأول من العام الحالي، وسط تخوفات من احتمال عدم تمكن بعض الشركات من الإفصاح عن تلك النتائج قبل انتهاء فترة الإفصاح، خاصة في ظل تأخر العديد منها في الإعلان عن نتائجها رغم أن المهلة القانونية للإفصاح ستنتهي منتصف الشهر الجاري؛ هذا ووصلت عدد الشركات المعلنة حتى نهاية الأسبوع الماضي إلى 59 شركة فقط، وذلك من أصل 175 شركة مدرجة في السوق، محققة أرباحاً صافية تقدر بـ409.16 مليون دينار كويتي، بارتفاع نسبته 7.14% عن نتائج نفس الشركات لذات الفترة من العام الماضي، حيث بلغت حينها 381.89 مليون دينار.

هذا وشهدت بورصة الكويت أداءً إيجابياً خلال الأسبوع الماضي مكنها من تحقيق مكاسب جماعية لمؤشراتها الثلاثة، حيث لقيت الدعم من عمليات الشراء الانتقائية التي شملت العديد من الأسهم المدرجة وخاصة على الأسهم القيادية والتشغيلية منها، وهو الأمر الذي انعكس إيجاباً على مؤشر السوق الأول الذي تمكن من التحول نحو المنطقة الخضراء بعد الخسائر التي مني بها في الأسبوع قبل السابق؛ كما تمكن المؤشرين العام والرئيسي من تحقيق ارتفاع أسبوعي بفضل عمليات المضاربة السريعة التي حظيت بها بعض الأسهم الصغيرة. وشهد السوق هذا الأداء وسط تراجع نشاط التداول في السوق مقارنة مع الأسبوع قبل السابق، حيث انخفض إجمالي السيولة النقدية ليصل إلى 46.71 مليون د.ك.، بتراجع نسبته 20.14%؛ فيما بلغ إجمالي عدد الأسهم التي تم تداولها خلال الأسبوع المنقضي حوالي 306.59 مليون سهم، منخفضاً بنسبة 9.84% بالمقارنة مع الأسبوع قبل السابق. وقد شهد الأسبوع الماضي تداول نحو 150 سهماً من أصل 175 سهماً مدرجاً في السوق، حيث ارتفعت أسعار 56 سهماً مقابل تراجع أسعار 85 سهم، مع بقاء 34 سهم دون تغير.

وأقفل مؤشر السوق الأول مع نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 4,797.28 نقطة، مسجلاً نمواً نسبته 0.11% عن مستوى إغلاق الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل مؤشر السوق العام ارتفاعاً نسبته 0.58% بعد أن أغلق عند مستوى 4,828.63 نقطة، في حين أغلق مؤشر السوق الرئيسي عند مستوى 4,884.25 نقطة بارتفاع نسبته 1.43%. وعلى صعيد مؤشرات التداول خلال الأسبوع الماضي، فقد بلغ متوسط عدد الأسهم المتداولة 61.32 مليون سهم، بتراجع نسبته 9.84% بالمقارنة مع الأسبوع قبل الماضي، كما انخفض متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 20.14% ليصل إلى 9.34 مليون د.ك.

مؤشرات القطاعات

سجلت سبعة من قطاعات بورصة الكويت نمواً في مؤشراتها، فيما تراجعت مؤشرات أربعة قطاعات أخرى، مع بقاء قطاع الرعاية الصحية بدون تغير يذكر. وعلى صعيد القطاعات المرتفعة، فقد تصدرها قطاع المواد الأساسية، حيث أنهى مؤشره تداولات الأسبوع مسجلاً مكاسب نسبتها 4.92% مغلقاً عند مستوى 1,081.41 نقطة، فيما شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الثانية بعد أن أغلق مؤشره عند مستوى 985.90 نقطة، بنمو نسبته 1.90%، وشغل قطاع النفط والغاز المرتبة الثالثة بعد أن بلغت نسبة ارتفاع مؤشره 1.71%، منهياً تداولات الأسبوع عند مستوى 974.62 نقطة. هذا وكان قطاع السلع الاستهلاكية هو أقل القطاعات ارتفاعاً خلال الأسبوع الماضي، حيث أغلق مؤشره عند مستوى 900.25 نقطة، بنمو نسبته 0.41%.

أما على صعيد القطاعات المتراجعة، فقد تصدرها قطاع التكنولوجيا، حيث أقفل مؤشره عند 980.17 نقطة مسجلاً خسارة نسبتها 3.21%. تبعه قطاع الاتصالات في المركز الثاني مع انخفاض مؤشره بنسبة 2.59% بعد أن أغلق عند 798.82 نقطة. في حين شغل الخدمات الاستهلاكية المرتبة الثالثة بعد أن سجل مؤشره خسارة أسبوعية بنسبة بلغت 0.46%، منهياً تداولات الأسبوع عند مستوى 1,052.33 نقطة. أما أقل القطاعات تراجعاً فكان قطاع العقار والذي أغلق مؤشره عند 960.57 نقطة مسجلاً خسارة نسبتها 0.26%.

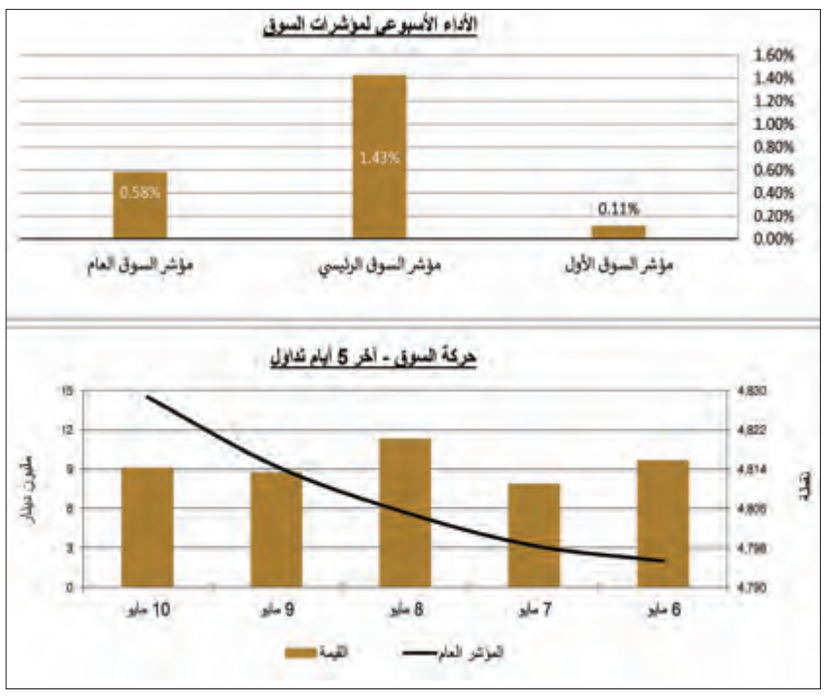

الاداء الاسبوعي لمؤشرات السوق

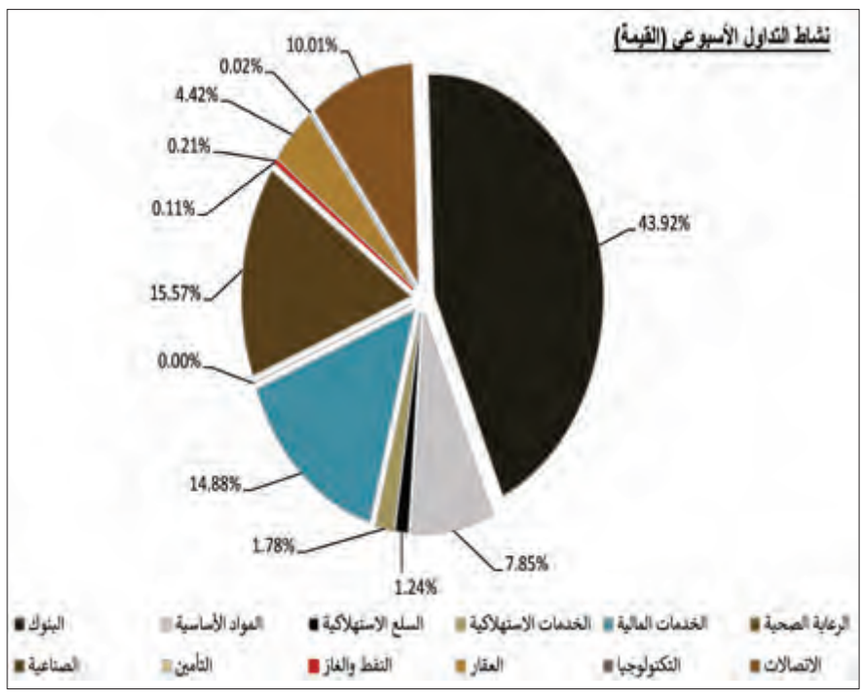

نشاط التداول الاسبوعي

- عجز الموازنة في الكويت سيستمر بالانخفاض مدعوماً بارتفاع أسعار النفط
- البورصة تشهد ترقباً لنتائج الشركات المدرجة عن الربع الأول من العام الحالي

3 آلاف كويتي يملكون أكثر من 5 آلاف وحدة عقارية بالشارقة

كشف مجلس الأعمال الكويتي بدبي والإمارات الشمالية امس السبت عن استمرار التزايد السنوي لعدد المستثمرين العقاريين الكويتيين في امارة الشارقة ليبلغوا حوالي ثلاثة آلاف مستثمر يملكون اكثر من 5700 وحدة عقارية.

جاء ذلك في بيان صحفي للمجلس عقب زيارة رسمية عقدها وفده مع مدير عام دائرة التسجيل العقاري بالشارقة عبدالعزيز الشامسي لبحث سبل تعزيز التعاون مع الدائرة في مجال التسجيل العقاري وتوعية المستثمرين الكويتيين لاسيما بعد تطبيق قانون الضريبة المضافة مطلع العام الجاري.

وقال البيان ان الوفد ناقش خلال الزيارة مجالات تبادل المعلومات والبيانات إلى جانب تنسيق الجهود في مجال التوعية بمستجدات سوق العقار ودعوة المستثمرين الكويتيين إلى الاطلاع الدائم على القوانين الحديثة في مجال الاستثمار والتسجيل العقاري مثل قانون الضريبة المضافة في مجال القطاع العقاري بما يسهم في تعزيز الاستثمارات في الإمارة.

ونقل البيان عن نائب رئيس مجلس الاعمال الكويتي بدبي والامارات الشمالية محمد بن إبراهيم قوله ان هذه الزيارة تأتي من منطلق حرص المجلس على تعزيز حضور المستثمرين الكويتيين في سوق العقار بإمارة الشارقة وعقد الشراكات التي تسهم في زيادة الوعي بالتشريعات والامتيازات الممنوحة لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي.

واكد بن إبراهيم ان السوق العقاري في الشارقة يحظى بثقة المستثمر الكويتي على مدى أكثر من ستة عقود نظرا لاستقراره وجاذبيته إلى جانب مرونة التشريعات والزيادة المطردة على الطلب. ولفت إلى ان اخر الإحصائيات الرسمية الصادرة من الامارة تبين ان عدد الوحدات العقارية المملوكة للكويتيين زادت في السنوات العشر الأخيرة ليبلغ عدد الأفراد الكويتيين المالكين لوحدات عقارية في إمارة الشارقة حوالي 3100 شخص بمجموع وحدات عقارية وصل إلى 5783 حتى نهاية عام 2017.

واشار إلى ان قطاع العقار التجاري "حاز على نصيب الأسد" من استملاك الكويتيين حيث بلغ عدد الاستثمارات فيه 3461 وحدة عقارية في الفترة من عام 2008 إلى 2017 في حين جاء قطاع العقار السكني بالمركز الثاني بنحو 1808 وحدات.

وعلى مستوى قطاع العقار الصناعي اوضح بن إبراهيم ان عدد الوحدات المملوكة للكويتيين بلغ حوالي 490 وحدة في حين اظهرت الاحصائيات تسجيل القطاع الزراعي ل24 وحدة للكويتيين خلال السنوات العشر.

وضم وفد مجلس الاعمال الكويتي الزائر لدائرة التسجيل العقاري في الشارقة الى جانب بن إبراهيم كلا من الأمين العام سعد الربيعان وعضو المجلس بدر الصقعبي الى جانب عدد من المسؤولين الإماراتيين في الدائرة.

«حماية المنافسة»: خطة محكمة للرقابة على مستوردي الأغنام الحية في رمضان

أكد جهاز حماية المنافسة الكويتي أنه وضع خطة محكمة تتضمن مجموعة إجراءات احترازية لإحكام الرقابة على شركات مستوردي الأغنام الحية للتأكد من المنافسة الحرة بين هذه الشركات خلال شهر رمضان المبارك.

وقال رئيس مجلس إدارة الجهاز راشد العجمي في تصريح صحفي امس السبت إن (حماية المنافسة) اتخذ جميع الإجراءات والتدابير الرقابية اللازمة للتصدي لأي محاولات احتكارية أو صفقات من المستوردين لرفع أسعار اللحوم مما يرهق ميزانية المواطنين لاسيما مع زيادة الطلب عليها في الشهر الفضيل.

وأضاف العجمي أن حملات فرق الضبطية القضائية في الجهاز ماضية في عملها وفق خطة مدروسة شاملة جميع الشركات المستوردة للأغنام في المحافظات الست مشددا على جدية الجهاز في اتخاذ كل الإجراءات القانونية اللازمة لمنع أي زيادة مصطنعة في الأسعار.

وأكد أن دور الجهاز يتمثل في حماية الأسواق المحلية من الممارسات الاحتكارية الضارة بالمنافسة تنفيذا لاستراتيجية الحكومة في تحسين القدرة على التنافسية وتعزيز التنوع الاقتصادي.

وأوضح أن القانون يعطي الجهاز كل الوسائل للتعامل مع هذه الممارسات وردعها إذ حدد القانون عدة صور لهذه الممارسات كما وفر عدة وسائل للتعامل معها ومن أمثلة هذه الممارسات الحد من حرية تدفق السلع والمنتجات والخدمات بالسوق.

وذكر أنه إذا ثبتت هذه الممارسات بعد التحقيق تتم إزالة الممارسة المحظورة وفرض الغرامات ومصادرة السلع تدرجا إلى وقف النشاط كاملا إلى مدة ثلاث سنوات كحد أقصى.

وبين العجمي أن الجهاز يشجع على المنافسة بين الشركات خصوصا أن حرية ممارسة النشاط الاقتصادي مكفولة للجميع شريطة ألا يؤدي ذلك إلى تقييد المنافسة الحرة أو منعها أو الإضرار بها وفق أحكام الدستور وقوانين الدولة ودون الإخلال بما تقضي به المعاهدات والاتفاقات الدولية النافذة في الكويت.

السعودية ستشهد نموا اقتصاديا معتدلا في 2018

«كفيك»: مؤشر الأسهم الكويتي العام انخفض بنسبة 3.31 بالمئة

- ارتفاع قطاع الإعلام يرفع مؤشر تداول السعودي بنسبة 4.29 بالمئة

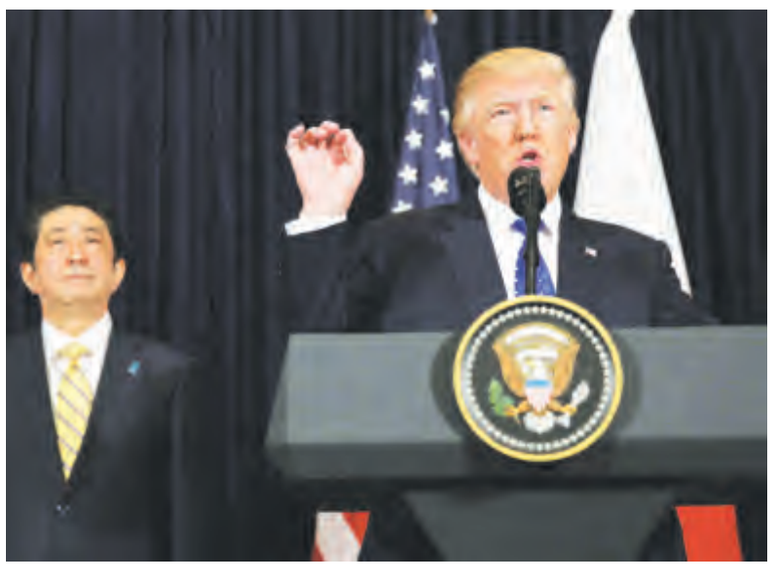

ثقة لدى المستثمرون لعدم ظهور طلبات أمريكية جديدة

هيئة أسواق المال الكويتية بدأت إجراءات المزايدة

أوضحت الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار (كفيك) في تقريرها لشهر ابريل عن الأسواق المالية، والذي يسلّط الضوء على أداء أسواق المال العالمية الرئيسية بالإضافة للأسواق الخليجية مع تحليل لأداء السوق وارتباطه بأهم المجريات والأحداث الاقتصادية المؤثرة.

الأسواق العالمية

شهدت أسواق الأسهم العالمية ارتفاعاً خلال شهر ابريل، حيث ارتفع مؤشر MSCI العالمي بنسبة +0.95%. في الأسواق المتقدمة، كان أداء مؤشر CAC 40 الفرنسي الأفضل أداءً يليه مؤشر FTSE 100.أما في الولايات المتحدة، إرتفع مؤشر S&P 500 بنسبة +0.27% حيث ارتفعت ثقة المستهلكين الأمريكيين ليستقر المؤشر عند أعلى مستوياته منذ حوالي 18 عاما دلالة على قوة الاقتصاد على الرغم من التوترات الاقتصادية. كما ارتفع مؤشر كونفرنس بورد لثقة المستهلك الى 128.7 نقطة في ابريل من 127.7 نقطة في مارس. أما في المملكة المتحدة، إرتفع مؤشر FTSE 100 بنسبة +6.42% ويرجع ذلك إلى الانخفاض الحاد في الجنيه الاسترليني، مصاحباً لقراءة مخيبة للآمال حول متانة الاقتصاد البريطاني. علاوة على أن جزء كبير من مكونات مؤشر FTSE تعتبر شركات عالمية والتي معظم عائداتها وأرباحها من الخارج. في أوروبا، ارتفع مؤشر DAX الألماني ومؤشر CAC40 الفرنسي بنسبة +4.26% و 6.84% على التوالي، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى النمو القوي في أرباح الشركات، كما قرر البنك المركزي الأوروبي الحفاظ على أسعار الفائدة عند مستويات منخفضة. وانخفض مؤشر شنغهاي الصين المركب بنسبة 2.73%. حيث تباطأ نمو قطاع الصناعات التحويلية الصيني في شهر أبريل، وكذلك تراجع مؤشر مديري المشتريات (PMI) إلى 51.4 في أبريل من 51.5 في مارس. في اليابان، ارتفع مؤشر نيكاي 225 بنسبة +4.72% حيث شعر المستثمرون بالثقة لعدم ظهور طلبات أمريكية جديدة على التجارة خلال اجتماع القمة بين رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي والرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

في أسعار السلع، أغلقت أسعار النفط على إرتفاع، حيث اغلق نفط برنت عند 74.6 دولار للبرميل مرتفعاً بنسبة +7.64%، واغلق خام غرب تكساس الوسيط عند 68.1 دولار للبرميل بارتفاع نسبته 4.98%. وقد التقت منظمة أوبك وروسيا خلال هذا الشهر حيث واصلت خفض فائض مخزون النفط الخام الذي ساعد على دعم أسعار النفط فوق مستوى 70 دولار للبرميل. أما أسعار الذهب انخفضت بنسبة 0.73–% لتستقر عند 1315 دولار للأونصة.

الإقتصاد الخليجي

في المملكة العربية السعودية، أكدت وكالة ستاندارد آند بورز العالمية للتصنيفات على تصنيف المملكة العربية السعودية على المدى الطويل والقصير عند "A–A–2 / " مع نظرة مستقبلية مستقرة. هذا وأضافت الوكالة أن السعودية ستشهد نموا اقتصاديا معتدلا من2018، بدعم من ارتفاع الاستثمار الحكومي وزيادة تدريجية في انتاج النفط. و في الكويت، دعت هيئة أسواق المال الكويتية البدأ بإجراءات المزايدة على حصة من أسهم رأس مال شركة (بورصة الكويت) على أن تخصص للشركات المدرجة في البورصة مع مشغل عالمي للبورصات أو عالمي منفردا على أن تكون معايير التأهيل للمشغلين العالميين تتطلب أن يكون مقرهم في دولة مصنفة ضمن الأسواق الثانوية الناشئة أو أعلى من ذلك من شركة FTSE Russel أو مصنفة على أنها سوق ناشئ أو أعلى من ذلك من قبل MSCI. و في ما يتعلق بمعايير التأهيل للمشغلين للشركات المحلية أشارت الهيئة إلى أنه ينبغي أن تكون الشركة كويتية مدرجة في بورصة الكويت و تم تأسيسها و تسجيلها داخل الكويت و تكون مدرجة في السوق الأول أو الرئيسي أو بنك أو شركة استثمار أو تمويل حاصلة على ترخيص من الهيئة أو مسجلة لدى البنك المركزي. في الامارات ،ووفقًا لمؤسسة موديز، لا تزال التوقعات بالنسبة لقطاع للبنوك في الإمارات مستقرة حيث من المتوقع أن يدعم النمو الاقتصادي في الإمارات نمو الائتمان. في قطر، وفقًا لوكالة رويترز، وزير المالية يتوقع أن ينمو الاقتصاد القطري بنسبة 2.6% هذا العام ويقترب من +3% في عام 2019. كما زاد الانفاق بقطر مع استعداداً لاستضافة نهائيات كأس العالم في 2022 وكما أنه 90% من أعمال البنية التحتية لهذا الحدث ستنتهي بحلول عام 2019. في مملكة البحرين، اكتشفت المملكة هذا الشهر أكبر حقل نفطي لها منذ أن بدأت في إنتاج النفط الخام في عام 1932.، والذي يمكن أن يوسع النفط الصخري والغاز الطبيعي التي وجد قبالة الساحل الغربي للجزيرة الجنوبية من طاقتها الإنتاجية إلى 100،000 برميل في اليوم بحلول نهاية العقد. في سلطنة عمان وفقاً لصندوق النقد الدولي، تقلص عجز الموازنة العمانية إلى 12%– من الناتج المحلي الإجمالي من 21% في العام السابق بسبب الزيادة الكبيرة في عائدات النفط. من المتوقع أن يصل العجز إلى 7–% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2023 مما يعكس افتراضات سعر النفط لدى صندوق النقد الدولي.

الأسواق الخليجية

ارتفعت الأسهم الخليجية، بنسبة 2.96% في مؤشر MSCI GCC IMI .وكان مؤشر قطر هو المؤشر الأفضل أداءً، يليه مؤشر تداول السعودي. وارتفع مؤشر تداول السعودي بنسبة +4.29%، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى الارتفاع في قطاع الاعلام بنسبة +45.76%، وقطاع المرافق بنسبة +10.09. في الكويت، أطلقت بورصة الكويت مؤشرات تصنيف جديدة لسوق الكويت للأوراق المالية للمستثمرين. وانخفض مؤشر الأسهم الكويتي العام و الذي تم إطلاقه حديثاً بنسبة 3.31%–، وانخفض مؤشر السوق الأول بنسبة 3.38%–، وانخفض أيضا مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 3.17%–. في الإمارات انخفض مؤشر سوق دبي المالي بنسبة 1.37% نتيجة انخفاض أداء قطاع الخدمات بنسبة 17.06%–، وقطاع الاستثمار والخدمات المالية بنسبة 8.32%– وقطاع العقارات بنسبة 2.27%–. بينما ارتفع مؤشر سوق أبو ظبي للأوراق المالية بنسبة 1.83% بمساهمة قطاع الطاقة بنسبة 11.32% والقطاع الصناعي بنسبة 0.77% ، وشهد الأداء السلبي في قطاع الخدمات المالية والاستثمار و الذي تراجع بنسبة 16.15%–. في قطر، ارتفع مؤشر قطر بنسبة +7.42% نتيجة الأدا الايجابي من جميع القطاعات أهمها قطاع البنوك والخدمات المالية و الي ارتفع بنسبة +11.07%، و القطاع الاستهلاكي بنسبة +9.70% وقطاع الصناعات بنسبة +7.60%. في عمان، وانخفض مؤشر سوق مسقط للأوراق المالية في سلطنة عمان بنسبة 0.93–% نتيجة للانخفاض الحاد في قطاع الصناعات وقطاع الخدمات 3.43–% و 3.08–% على التوالي. في البحرين وانخفض مؤشر "البحرين للأسهم" بنسبة 4.59%– بسبب الانخفاض في قطاع البنوك بنسبة 6.84%– وقطاع الفنادق والسياحة بنسبة 1.36%–.